مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

اسم المقال: الواسطة النحوية صورها وخصائصها
اسم الكاتب: وليد مقبل السيد الديب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9203
تاريخ الاسترداد: 2026/06/07 11:04 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم الإنسانية والاجتماعية

المجلد 19، العدد 2
ذو القعدة 1443هـ / يونيو 2022م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

يونيو 2022م مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 19 العدد 2
https//:doi.org/10.36394/jhss/19/2/20

الواسطة النحوية صورها وخصائصها

وليد مقبل السيد الديب[1]

تاريخ الاستلام: 21-09-2020 **تاريخ القبول: 18-11-2020**

ملخص البحث:

تعرض البحث لمجموعة من القضايا اللغوية التي استخدم فيها اللغويون مصطلح الواسطة، وعددها تسع عشرة قضية، وعن طريق دراسة تلك القضايا من خلال المنهج الوصفي القائم على التحليل تَلَمَّسَ الباحث مفهوما عاما لمصطلح الواسطة مبنيا على السياقات التي ورد فيها، فجاءت الواسطة في أكثر القضايا بمعنى ما يُتَوَصَّلُ به إلى الشيء، وكانت بمنزلة الآلة التي من خلالها يتمكن طالب الواسطة من إحداث أثره، كما رصد الباحث صور الواسطة وخصائص كل صورة، فأتت أحيانا عنصرا تمييزيا بين الدلالات النحوية، كما أتت بوصفها قرينة لدلالة نحوية لن توجد بدونها، كما فرضت نفسها على مفهوم الخبر ليتسم بالجمع والمنع، وهذا الاحتياج إلى الواسطة أَهَّلَهَا لتقع موقع العُمَد أحيانا؛ إذ لا يتم المعنى بدونها، كما أنها قامت بدور الرجل الثاني بعد العامل، فتوسطت بين العامل والمعمول ليتمكن العامل من إحداث أثره من خلالها، كما جاءت أحيانا لوظائف دلالية، وقد بلغت الواسطة من الأهمية ما جعل بعضهم يعدها هي العاملة، وليس الفعل أو ما يشبهه، ومن خلالها أُدْخِلَ الممتنع في حكم الجائز، كما أنها ظهرت في صورة ضابط يحكم التركيب النحوي، كما اُتُّخِذَتْ مُتَّكَأً للوصول إلى اطراد القواعد أحيانا عن طريق تقديرها، كما تَدَخَّلَتْ أحيانا لِحَلِّ النزاع بين النحويين.

الكلمات الدالة: خصائص الواسطة، الترابط التركيبي، صور الواسطة، إتمام الفائدة

(1) كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة جازان (جازان - المملكة العربية السعودية)
drwaleedmokpl55@yahoo.com

التقديم:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد، وعلى آله، وصحبه، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن الترابط بين العلاقات النحوية تُسهم فيه مجموعة من المقومات المتضافرة حتى تقوم اللغة بدورها في الفهم والإفهام، وقد لفت نظري من بين هذه المقومات مصطلح الواسطة الذي استخدمه النحويون في معالجة مجموعة من الظواهر اللغوية المختلفة، فعزمت على دراسة هذا المصطلح باحثا عن صوره في الدرس النحوي، ومستنبطا خصائصه من خلال السياقات التي ورد فيها.

- **أسباب اختيار الموضوع: دفعني إلى دراسة هذا الموضوع:**

1. استخدام اللغويين لهذا المصطلح في سياقات متنوعة.
2. البحث عن مفهوم تلك الواسطة بناء على النماذج التي وردت فيها.
3. محاولة حصر الصور التي ورد فيها مصطلح الواسطة النحوية، والبحث في العلاقات بين تلك الصور.
4. الكشف عن علاقة مصطلح الواسطة بمصطلح العامل.
5. التنقيب عن خصائص الواسطة في سياقات استخدامها، والربط بين تلك الخصائص ما أمكن.

- **تساؤلات الدراسة:**

1. هل اُسْتُخْدِمَ مصطلح الواسطة عند اللغويين بدلالة واحدة أو تعددت دلالته بحسب كل سياق؟
2. ما صور الواسطة في الدرس النحوي، وهل هناك علاقة تربط بين بعض تلك الصور؟
3. ما خصائص الواسطة في السياقات التي وردت فيها؟

4. ما أهمية الواسطة في بناء الجملة؟

5. هل هذه الواسطة حقيقية في كل نماذجها أو أنها قد نالها نصيب من افتراضات النحويين؟

6. هل اُستُخْدِمَت الواسطة بوصفها عنصرا تمييزيا بين دلالات نحوية؟

7. ما طبيعة العلاقة بين الواسطة والعامل النحوي؟

- **أهمية الموضوع والهدف منه:**

يستمد هذا الموضوع أهميته من تعلقه بمصطلح الواسطة الذي له يد طولى في صناعة الترابط بين أجزاء التركيب النحوي، كما أن له إسهاما في اطراد القواعد الذي كان من أهم أهداف اللغويين، فأردت أن أدرس هذا المصطلح دراسة وصفية تحليلية أتبين من خلالها ما له من دلالات في سياقاته المتعددة، وأكشف عن صوره التي ورد فيها، وأدرس العلاقة بين تلك الصور، وأستنبط خصائصه في سياقاته المتنوعة، وكل ذلك سيحدد لنا مدى أهمية هذا المصطلح.

- **الدراسات السابقة:**

هناك دراستان يشتمل عنوانهما على مصطلح (الواسطة)، الأول: هو (الواسطة عند النحاة بين النفي والإثبات)، للدكتور جمال حسن بشندي عيسى، مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط، جامعة الأزهر، العدد 32، الجزء الأول، 2013م. والآخر: هو (مصطلح الواسطة في الدرس اللغوي) للدكتور: محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن السيف، مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق، العدد72، 2015م، والبحثان لا يَمُتُّان لموضوع بحثي بأي صلة، ولا يوجد عنصر واحد مشترك بين البحثين وبحثي، ومع أنهما لا يُعَدُّان دراسة سابقة على الإطلاق فإن تشابه العنوان يقتضي أن أتحدث عن فكرة هذين البحثين بشيء من التفصيل حتى أبرئ ساحة بحثي من التشابه أو التكرار، فالبحثان يعالجان فكرة واحدة، هي وجود ثنائيات في اللغة، مثل: المعرب والمبني، ووجود صنف ثالث يتجاذبه الصنفان، أو لا ينتمي إلى الصنفين، وهذا ما سماه ابن جني في الخصائص (منزلة بين المنزلتين)، وسماه العكبري في اللباب (الخُنسى المشكل) كما ذكر الباحثان، ولم يستخدم مصطلح الواسطة بهذا المعنى إلا قلة من اللغويين، ولم أتناول الواسطة بهذا المعنى في بحثي، وإنما قصدت بها ما

يُتَوصَّلُ من خلاله إلى الشيء، أي: الآلة التي من خلالها يتمكن طالب الواسطة من إحداث أثره، فلا توجد أدنى علاقة بين البحثين سالفي الذكر وبحثي.

وهذا رابط البحث الأول: (الواسطة عند النحاة بين النفي والإثبات)

https://jfla.journals.ekb.eg/article_10064_1ff07f8efa75d652696bb04526bcfcfa.pdf

وهذا رابط البحث الآخر: (مصطلح الواسطة في الدرس اللغوي)

https://search.mandumah.com/Record/686294

فيما عدا ذلك لم أجد دراسة تناولت مصطلح الواسطة بالدرس والتحليل.

- **منهج البحث وخطواته:**

يتبع البحث المنهج الوصفي القائم على التحليل في دراسة دلالات مصطلح الواسطة في السياقات النحوية، والكشف عن صوره، وخصائصه، ولأن خصائص الواسطة مرتبطة بصورها في البحث فقد عالجتها مع الصور حتى لا أضطر للتكرار في مبحث آخر يخص الخصائص، وقد رتبت مسائل البحث وعددها تسع عشرة مسألة حسب ترتيب ألفية ابن مالك، مع تأخير المسائل المشتركة بين أبواب النحو إلى نهاية البحث، ولم أقسمها لمباحث على أساس الاسم والفعل والحرف أو المرفوعات والمنصوبات والمجرورات؛ لعدم تناسبها مع هذا التصنيف كمًّا وكيفًا.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يتكون من تقديم، وتمهيد، وتسع عشرة مسألة، وخاتمة:

التقديم: أوضح فيه طبيعة الدراسة، وأسبابها، وتساؤلاتها، وأهميتها، وأهدافها، والدراسات السابقة – إن وجدت-، والمنهج المتبع في هذه الدراسة.

تمهيد: مفهوم الواسطة.

الواسطة في اللغة: من الوسَط، وهو اسْمٌ لِمَا بينَ طَرَفَي الشَّيْءِ، والتَّوْسِيطُ أَنْ يُجْعَلَ الشَّيءُ فِي الوَسَطِ، وواسِطةُ الْقِلَادَةِ الجَوْهَرُ الَّذِي هُوَ فِي وَسطِها وَهُوَ أَجودها، (الرازي، 1995:740مادة: و، س، ط)، والواسطة: ما يُتَوصَّلُ به إلى الشيء. (مصطفى، وآخرون: 1031، مادة: و، س، ط).

الواسطة في اصطلاح النحويين:

مصطلح الواسطة متعدد الدلالات حسب سياقات استخدامه لدى اللغويين كما سيتبين خلال البحث، لكننا نستطيع أن نعرفه من خلال العنصر المشترك في سياقاته بأنه ما يُتَوصَّلُ به إلى الشيء.

وقد جاءت الواسطة في كثير من نماذجها بمعنى الآلة التي من خلالها يتمكن طالب الواسطة من إحداث أثره، فالآلة هي "الواسطة بين الفاعل والمنفعل في وصول أثره إليه"(الجرجاني، 1405هـ: 1 / 10).

ففي قولنا: (سرت والنيل) لا يتمكن الفعل (سار) من إحداث أثر في المفعول معه (النيل) إلا بواسطة (الواو)؛ إذ لا معنى لقولنا: (سرت النيل) بدون واو، لذلك نُسِبَ للجرجاني أن (واو) المعية هي العاملة بنفسها النصب (ابن مالك، 1990)، (أبو حيان، 1998)، (ابن هشام، 1979)، وليست مجرد واسطة، فقد نظر عند نصه إلى مدى أهمية (الواو) في تمام المعنى والإعراب معا، لكنه لم يقصد أن(الواو)هي العاملة؛ لأنه نص في كتابه المقتصد في شرح الإيضاح أن الفعل هو العامل (الجرجاني، 1982).

الواسطة النحوية صورها وخصائصها

استخدم النحويون مصطلح الواسطة في سياقات متنوعة، والذي يجمع بين هذه السياقات هو كون الواسطة آلة ذات دور مؤثر في التركيب النحوي، وبدونها لا يستقيم بناء التركيب النحوي، وقد قمت بدراسة تسع عشرة قضية نحوية قامت على أساس هذا المصطلح، وكلها تؤكد على أن الواسطة تمثل دورا محوريا في النحو العربي.

1. الفرق بين العَلَمِ وبقية المعارف يكمن في عدم احتياجه إلى واسطة واحتياج غيره لها.

لقد عرف النحويون العَلَمَ بأنه: الاسم الذي يعين مسماه مطلقا بلا واسطة، (ابن الخشاب، 1972)، و(العكبري، 1995)، و(أبو حيان 1998) وغيره من المعارف يحتاج إلى واسطة، فاسم الإشارة يدل على معين بواسطة إشارة حسية أو معنوية بألفاظ معينة، واسم الموصول يدل على معين بواسطة جملة الصلة بألفاظ معينة، والضمير يدل على معين بواسطة التكلم أو الخطاب أو الغيبة، والمعرف بـ(أل) يدل على معين بواسطة (أل)، والمضاف لهذه المعارف يدل على معين بواسطة ما أضيف إليه، (الشاطبي، 2007)، و(الجَوجَريّ، 2004) وبالجملة فإن العَلَمَ لا يحتاج إلى قيد لتعيين مسماه، بخلاف " بقية المعارف، فإنها إنما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم، إما لفظية كـ(أل)، والصلة، أو معنوية، كالحضور والغيبة"(الأشموني: 62).

فقد أتت الواسطة مع المعارف غير العلم قرينة خارجة عن ذات الاسم تكسبه التعريف، ولم يحتج العَلَمُ لهذه الواسطة، فاستغنى عنها بنفسه.

2. الفرق بين علم الجنس واسم الجنس أن الأول يدل على الحقيقة بنفسه والآخر بواسطة الأداة (أل).

تعد أداة التعريف (أل) هي الواسطة في تعريف مدخولها بصفة عامة، وقد فرق النحويون بين علم الجنس نحو (أسامة) واسم الجنس نحو (أسد) في أن الأول يدل على الحقيقة بنفسه، والآخر يحتاج إلى واسطة، وهي أداة التعريف (أل)، فقد جعلوا "اسم الجنس موضوعا للماهية من حيث هي هي، كما أن علم الجنس كذلك، إلا أن بينهما فرقا، (فإن علم الجنس كـ(أسامة) وَضِعَ بجوهره للجنس المعين)، فيدل بجوهره على كون تلك الحقيقة معلومة للمخاطب متعينة عنده معهودة، كما أن الأعلام الشخصية تدل بجوهرها بحسب الوضع على كون تلك الأشخاص معهودة متعينة عنده، (وأن اسم الجنس كـ(ذئب) و(أسد) لا يدل على ذلك التعيين بجوهره أصلا، بل (وُضِعَ لغير معين) من تلك الحقيقة، (ثم جاء التعيين)، وهو معنى فيه (من) خارجه بالآلة من نحو (اللام) للتعريف، فالتعيين جزء مفهوم علم الجنس وخارج عن مفهوم اسم الجنس"(الإيجي:29).

ويفرق الصبان بين علم الجنس وغيره بأن " علم الجنس يدل على الحقيقة بجوهره والمعرف بأل بواسطة الأداة"(الصبان:1 / 366). فأداة التعريف هي الآلة التي من خلالها

يتعرف الاسم؛ لذلك جعلوا سلبها من الاسم مع إمكانية قبوله لها علامة للنكرات، فعرَّفوا أحد نوعي الاسم النكرة بأنه "ما يقبل (أل) المؤثرة للتعريف، كـ(رجل)، و(فرس)، و(دار)، و(كتاب)"(ابن هشام، 1979: 1 / 82).

3. قد يحتاج الخبر إلى واسطة ليفيد تمام الفائدة.

ربط سيبويه بين مفهوم كل من المبتدأ والخبر على أساس أن الخبر هو الجزء الذي تتم به الفائدة، " فالمبتدأ كل اسم ابتدئ لِيُبْنَى عليه كلام، والمبتدأ والمُبْنَى عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمُبْنَى عليه، فالمبتدأ الأول، والمُبْنَى ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه" (سيبويه، 1988: 2 / 126). إذن فالمبتدأ " كل اسم ابتدأت به، وعريته من العوامل اللفظية؛ لتسند إليه خبرا يُكَوِّنُ به جملة تحصل به الفائدة" (ابن الصائغ، 2004: 293)، لكن الخبر قد لا يقوى وحده على الوفاء بتمام الفائدة، وهذا حين تكون هناك فضلة تُتَمِّمُ معناه، فتكون واسطة في تمامه الفائدة، وبدونها لا تحصل الفائدة، ويكون الكلام غير تام، وبذلك يكون مفهوم الخبر ليس جامعا؛ لعدم النص على احتمال احتياجه إلى واسطة لتمام المعنى، وقد تنبه الصبان لذلك في تعليقه على مفهوم الخبر؛ إذ رأى أنه قد "لا يصدق الحد إلا بالفضلة، والمراد المتم الفائدة، ولو بواسطة شيء يتعلق به، فدخل نحو: (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ) (النمل:55)، (الصبان: 400). فجملة (أنتم قوم) مبتدأ وخبر، لكنها لم تفِ بتمام الفائدة؛ لأن المقصود من الجملة الإخبار عن جهلهم، وليس الإخبار عن أنهم قوم، فكانت جملة النعت (تجهلون) هي الواسطة لحصول الفائدة، فالوظيفة النحوية والدلالية للواسطة في هذا السياق وأشباهه أَهَّلَتْهَا إلى أن تقع موقع العمدة في الكلام وبدونها لا تتم الفائدة على الرغم من وجود الركنين الأساسيين للجملة.

4. حرف الجر قد يمثل واسطة بين الفعل اللازم ومجرور حرف الجر.

معمول الفعل " إما أن يصل إليه الفعل بنفسه أو بواسطة حرف الجر" (أبو حيان :6 / 346)، فإذا وصل إليه بواسطة حرف الجر فإن هذا الحرف أصبح ذا وظيفة مزدوجة، فالوظيفة الأولى تتمثل في عمله الجر في الاسم المجرور بعده، والوظيفة الأخرى تتمثل في كونه واسطة بين الفعل والمجرور، " ألا ترى أنك إذا قلت: (مررت بزيد)، فقد أضفت المرور إلى (زيد) بواسطة حرف الجر؟ "(الدماميني، 1983: 3، 10)، و(الصبان)، و(الفوزان، 1999).

5. حرف الجر قد يمثل واسطة بين اسم التفضيل من الفعل المتعدي بنفسه ومفعول الفعل.

اسم التفضيل من الفعل المتعدي لا ينصب المفعول به بنفسه، وإنما "يصل إليه بواسطة اللام، نحو: (هو أوعى للعلم)، فإن كان مما يتعدى لاثنين نصب الآخر بفعل مقدر، نحو: (أَكْسَى للفقراء الثياب)، أي: يكسو هم الثياب"(الصبان: 1 / 1266). وبذلك يكون حرف الجر (اللام) هو الواسطة الوحيدة لوصول اسم التفضيل إلى مفعول فعله المتعدي.

6. حذف حرف الجر قد يمثل واسطة لتعدي الفعل بنفسه.

كما أن وجود حرف الجر قد يمثل واسطة بين الفعل اللازم ومجرور حرف الجر فإن حذف حرف الجر قد يمثل واسطة أيضا ليصل الفعل إلى مفعوله بنفسه، وهذا يتحقق مع الظرف؛ فهو يتضمن معنى حرف الجر (في)، لذلك نجد الصبان يعلق على قول الأشموني عن الظرف بأنه (لا بواسطة حرف ملفوظ) بقوله: " أي ولا مقدر، بل بواسطة نزع الخافض"(الصبان: 1 / 817). فَنَزْعُ الخافض يمثل واسطة لوصول الفعل إلى الظرف، ففي قولنا: "(صمت اليوم)، و(قمت الليلة)، و(جلست مكانك)، والتقدير فيه: (صمت في اليوم)، و(قمت في الليلة)، و(جلست في مكانك)" (الأنباري، 1995: 166).

وهذا لا يتحقق مع الظرف فقط، وإنما مع أي فعل توصل إلى مفعوله بواسطة نزع الخافض، فإذا كان الفعل المتعدي يصل إلى مفعوله بدون واسطة فإن الفعل اللازم يصل إلى مفعوله بواسطة حرف الجر، نحو: (مررت بخالد)، وقد يُحْذَفُ حرف الجر، فيصل إلى مفعوله بنفسه، فتقول: (مررت خالدا)، قال الشاعر:

- تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمُ عَلَيَّ إِذاً حَرامُ. (ابن عقيل، 1994)
- أي: تمرون بالديار، فَحُذِفَ حرف الجر، وهو منصوب على نزع الخافض، ويسمى: (الحذف والإيصال) أي: حذف حرف الجر وإيصال الفعل اللازم إلى مفعوله بدون واسطة، فينصبه. وهذا مقصور على السماع عن العرب"(الفوزان، 1999: 204).
- فعدم وجود حرف الجر يعد واسطة لوصول الفعل اللازم إلى مفعوله بنفسه.

7. قد تكون الواسطة جوازية لدلالة مثل تعدي الفعل (زعم) غالبا بواسطة (أنَّ).

الفعل (زعم) من الأفعال المتعدية لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، لكنَّ "الأكثر في (زعم) أن يتعدى إلى معموليه بواسطة (أنَّ) المؤكدة سواء كانت مخففة من الثقيلة أو الثقيلة، فالأول نحو: (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا)، والثاني نحو قول الشاعر:

وَقَدْ زَعَمَتْ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَا عَزَّ لاَ يَتَغَيَّر" (الشنقيطي، 2010: 393).

فـ(أنَّ) هنا واسطة توصل الفعل (زعم) لمفعوليه من خلالها، حتى أنهم مثلوا لقلة تعديه بغير هذه الواسطة بقول الشاعر:

زَعَمَتْنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ... إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَا. (ابن هشام، 1985)

ولم يرد تعدِّيه في القرآن الكريم إلا بواسطة (أنَّ) بشكليها، ولعل السبب في كثرة تعديه بـ(أنَّ) ما يحمله هذا الفعل من دلالة مظنة عدم الصحة، فلذلك احتاج الزاعم إلى ما يؤكد به زعمه، يقول الأنباري: " وأما (زعمت) فتستعمل في القول عن غير صحة، قال الله -تعالى -: (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّنْ يُبْعَثُوا) "(الأنباري، 1995: 150)، (التغابن: 7).

8. تكرار الجذر في المصدر هو واسطة تأكيد عامل المفعول المطلق.

يأتي المصدر المؤكد للعامل بهدف "تثبيت معناه في النفس بواسطة تكرره" (الخضري، 2003: 1 / 419). ففي قولنا: (أكرمت زيدا إكراما) أفاد تكرار الجذر (ك- ر- م) تأكيد الإكرام، لكنَّ هذا يفضي إلى سؤالين مهمين:

السؤال الأول: إذا كان تكرار الجذر هو الواسطة لتأكيد العامل فماذا عن التأكيد بالمرادف، نحو: (جلست قعودا)، و(قمت وقوفا)؟

فالواسطة الحقيقية لتأكيد العامل هي الدلالة، وليس مجرد تكرار الجذر، "فإن معنى " جلس " هو معنى القعود، وليست حروف الكلمتين واحدة"(عبد الحميد، 1994 :107)، مع إمكانية أن يكون تكرار الجذر أقوى في التأكيد عن المرادف؛ لذلك رأى الجمهور في التأكيد بالمرادف أن العامل في المصدر ليس الفعل المذكور، وإنما يقدرون عاملا من حروف المصدر نفسها، فالتقدير: (جلست وقعدت قعودا)، و(قمت ووقفت وقوفا)، (ابن يعيش 2001)، و(أبو حيان 1998)، و(السيوطي، 1998)، ومن النحويين من رأى أن الفعل المذكور هو العامل، ولا حاجة لتقدير، كالمازني والمبرد والسيرافي (الرضي، 1996)،

وقد وافقهم ابن مالك، فذكر أن: "الصحيح في المصدر الموافق معنى لا لفظا كونه معمولا لموافقه معنى"(ابن مالك، 1990: 2 / 182).

والسؤال الثاني: إذا كان تكرار الجذر في المصدر هو واسطة تأكيد عامل المفعول المطلق فهل نفهم من ذلك أن النوعين الآخرين للمفعول المطلق-المبين للنوع والمؤكد للفعل- لا يخلوان من تأكيد العامل نظرا لتكرار الجذر؟

ففي قولنا: (ضربت زيدا ضربا مبرحا) قد تكرر الجذر (ض، ر، ب)، وهذا النوع يُسَمَّى المبين للنوع، ولم ينص النحويون على أنه مؤكد للعامل، وكذلك في قولنا (ضربت زيدا ضربتين) قد تكرر الجذر (ض، ر، ب)، وهذا النوع يسمى المبين للعدد، ولم ينص النحويون على أنه مؤكد للعامل، لذلك أرى أنه إذا كان التأكيد قائما على مجرد تكرار الجذر فإن جميع أنواع المفعول المطلق هي مؤكدة لعاملها، وأن التسمية في النوعين الآخرين روعي فيها الزيادة على التأكيد. بمعنى أن كل الأنواع تلتقي في تأكيدها للعامل، ويزيد النوع الثاني ببيانه للنوع، والنوع الثالث ببيانه للعدد.

9. ثوابت الواسطة هي علة مانعي تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر الأصلي.

اختلف النحويون حول حكم تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي بين مانع، ومجيز مطلقا، ومجيز بقيد، فالبصريون يمنعونه مطلقا، (سيبويه، 1988)، و(المبرد، 1994)، والكوفيون يجيزونه في حالتين:

الأولى: أن يكون المجرور ضميرا متصلا، نحو: (مررت قاعدة بها).

الثانية: إذا كان الحال جملة فعلية. نحو: (يذاكر سلمت على زيد).(أبو حيان 1998)، و(الأشموني).

وممن جوَّزوا تقديمها مطلقا (الفارسيّ، 1987)، و(ابن مالك، 1319هـ)، وقد أشار إلى ذلك في ألفيته بقوله:

وَسَبْقَ حَال مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا وَلاَ أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ (ابن مالك: 112)

والذي يشغلنا في هذا المقام هو علة المانعين، "ودليلهم في منع ذلك أن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة، لكن منع

من ذلك خوف التباس الحال بالبدل، وأن فعلا واحدا لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضا من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير"(ابن مالك، 1990: 2 / 336).

فدليل المانعين مبني على شيئين:

الأول: أن العامل يصل إلى الحال وإلى صاحبها من خلال واسطة واحدة، وهنا يتعذر ذلك إذا تقدمت الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي؛ لأن العامل توصل إلى صاحب الحال بواسطة حرف الجر في نحو: (مررت قائمة بهند)، وحرف الجر لا يكون واسطة بين العامل وشيء متقدم على حرف الجر، وهو هنا الحال (قائمة).

الثاني: أن الفعل الواحد لا يتعدى بواسطة حرف واحد إلى شيئين، فجعلوا تأخير الحال عن المجرور بحرف الجر الأصلي عوضا عن الاشتراك في الواسطة، فجوزوا: (مررت بهند قائمة)، ومنعوا: (مررت قائمة بهند).

نفهم من ذلك أن الواسطة عند المانعين هي أساس المنع؛ فيوجيبون توحدها في إيصال العامل إلى الحال وإلى صاحبها، ويمنعون تعدي الفعل بواسطة واحدة إلى شيئين.

وقد رد ابن مالك ذلك بقوله: "وهذه شبه وتخيلات لا تستميل إلا نفسَ مَن لا تَثَبُّتَ له، بل الصحيح جواز التقديم في نحو: (مررت بهند جالسة)، وإنما حكمت بالجواز لثبوته سماعا، ولضعف دليل المنع. أما ثبوته سماعا ففي قوله – تعالى-: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ)" (ابن مالك، 1990: 2 / 336، 337)، (سبأ: 28).

10. فائدة اسم الزمان ليقع خبرا عن جثة لا تتحقق إلا بواسطة.

لا يجوز أن يقع اسم الزمان خبرا عن جثة إذا لم تتحقق الفائدة، فلا يقال: (زيد اليوم)؛ لعدم الفائدة، وقد تتحقق الفائدة بواسطة تقدير مضاف، لذلك يعلق الأشموني على قول ابن مالك: "(وَلاَ يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرا عَنْ جُثَّةٍ)" (ابن مالك: 87) بقوله: "فلا يقال: (زيد اليوم)؛ لعدم الفائدة، (وَإِنْ يُفِدْ) ذلك بواسطة تقدير مضاف هو معنى، (فَأَخْبِرَا)، كما في قولهم: (الهلال الليلة)، و(الرطب شهري ربيع)، و(اليوم خمر وغدا أمر)" (الأشموني:1 / 99).

وقد استدرك الصبان على الأشموني موضعين آخرين للواسطة التي تتحقق بها الفائدة، فقال: "اعلم أن الفائدة تحصل بأحد أمور ثلاثة:

الأول: أن يتخصص الزمان بوصف أو إضافة مع جره بـ(في)، كـ (نحن في يوم طيب)

أو (شهر كذا).

الثاني: أن تكون الذات مشبهة للمعنى في تجددها وقتا فوقتا، نحو: (الرطب شهري ربيع).

الثالث: تقدير مضاف هو معنى، نحو (اليوم خمر).

إذا علمت ذلك ظهر لك أن اقتصار الشارح على الثالث ليس في محله، وأن نحو: (الرطب شهري ربيع) لا يحتاج إلى تقدير المضاف؛ لمشابهته للمعنى فيما ذكر"(الصبان: 1 / 421).

وأرى أن استدراك الصبان ليس في محله؛ لأن تخصيص اسم الزمان بواسطة الوصف أو الإضافة مع جره بـ(في) نحو: (نحن في يوم طيب) أو (نحن في شهر رمضان) أخرجه عما يتحدث عنه الأشموني، وهو الإخبار باسم الزمان عن جثة، فأصبح كأي اسم مجرور بحرف الجر، وهذا النوع لم يشترط النحويون له أي شروط للإخبار به، ولم يفرقوا بين كون المجرور اسم زمان أو غير ذلك.

وكذلك النوع الثاني الذي استدركه الصبان، وهو أن تكون الذات مشبهة للمعنى في تجددها وقتا فوقتا، نحو: (الرطب شهري ربيع)، فقد ذكر الأشموني المثال نفسه: (الرطب شهري ربيع) (الأشموني)، والفرق بينهما أن الأشموني يرى أن الفائدة هنا تتحقق عن طريق تقدير مضاف، وأن الصبان يرى أنه لا حاجة لتقدير مضاف.

11. واو المعية واسطة بين العامل والمفعول معه.

في قولنا: (ما صنعت وأباك) (الواو) هي الواسطة التي توصل من خلالها الفعل (صنع) إلى نصب المفعول معه (أباك)، وقد صرح الصبان بأن العامل في المفعول معه يتوصل إليه " بواسطة (الواو)، فهي معدية العامل إلى المفعول معه، والصحيح أن المفعول معه منصوب بما قبل الواو، من فعل، أو شبهه، بواسطة الواو"(الصبان: 1 / 841).

وهذا يفسر لنا ما ذكره سيبويه من أن (الواو) تُعْمِلُ ما قبلها فيما بعدها، ففي قولنا: " (ما صنعت وأباك)، و(لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها)، إنما أردت: ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها. فـ(الفصيل) مفعول معه، والأب كذلك، و(الواو) لم تغير المعنى، ولكنها تُعْمِلُ في الاسم ما قبلها" (سيبويه، 1988: 1 / 297).

وهذا هو رأي الجمهور (سيبويه، 1988) أن العامل ما قبل (الواو)، وأن (الواو) واسطة بين العامل والمعمول، ولأهمية دور (الواو) في هذا التركيب نُسِبَ للجرجاني أن (الواو) هي العاملة بنفسها النصب (ابن مالك، 1990)، (أبو حيان 1998 1485)، (ابن هشام، 1979)، وليست مجرد واسطة، فقد نظر عند نصه إلى مدى أهمية (الواو) في تمام المعنى والإعراب معا، لكنه لم يقصد أن (الواو) هي العاملة؛ لأنه نص في كتابه المقتصد في شرح الإيضاح أن الفعل هو العامل(الجرجاني، 1982).

لذلك نجد ابن مالك مهتما برد هذا الرأي دون غيره في ألفيته، فقال:

يُنْصَبُ تالِي الواوِ مَفعولًا مَعَهْ في نحوِ سِيرِي والطريقَ مُسْرِعَهْ.
بما مِنَ الفعلِ وشِبْهِهِ سَبَقْ ذا النصْبُ لا بالواوِ في القولِ الأَحَقْ (ابن مالك: 108)

ويعلل ابن ابن السراج لاختيار (الواو) لهذا الدور بقوله: " اعلم أن الفعل إنما يعمل في هذا الباب في المفعول بتوسط (الواو)، والواو هي التي دلت على معنى (مع)؛ لأنها لا تكون في العطف بمعنى (مع)، وهي هنا لا تكون إذا عمل الفعل فيما بعدها إلا بمعنى (مع)، ألزمت ذلك، ولو كانت عاملة كان حقها أن تخفض؛ فلما لم تكن من الحروف التي تعمل في الأسماء، ولا في الأفعال، وكانت تدخل على الأسماء والأفعال وُصِلَ الفعل إلى ما بعدها فعمل فيه"، (ابن السراج، 1988: 1 / 209).

فقد أدرك جمهور النحويين أن (الواو) لا تقوى لتعمل النصب في المفعول معه بنفسها، وأنها واسطة مهمة، وبدونها لا يصل العامل لمعموله؛ لذلك شبهوها بـ(إلا) في الاستثناء، فهي تمثل واسطة بين العامل والمستثنى، لذلك قد يكون الفعل السابق للواو لازما ويعمل فيما بعدها النصب بواسطتها، يقول ابن عادل: " فإن قيل: الفعل هنا لازم و(الواو) غير معدِّية له إلى المنصوب قيل: المتعدِّي إلى الاسم ما تعلق معناه به، و(الواو) علقَّت الفعل بالاسم، فكان الناصب هو الفعل بواسطة (الواو)، كما كان الفعل عاملا في المستثنى بواسطة (إلا)؛ لأنها علَّقت الفعل بما بعدها، ولم تصلح هي للعمل".(العكبري، 1995: 1 / 103).

12. (إلا) في الاستثناء واسطة بين المستثنى والمستثنى منه.

تعد (إلا) بين أدوات الاستثناء بمنزلة (يا) في أدوات النداء، فهي أم الباب؛ لأن غيرها من أدوات الاستثناء قد يخرج عن الاستثناء إلى معان أُخر (أبو الحسن، 1999).

وقد رأى أكثر النحويين أن العامل في المستثنى هو الفعل أو شبه الفعل السابق لـ(إلا) وقد نصوا على أن (إلا) هي الواسطة لذلك العمل، يقول أبو علي الفارسي: " انتصاب الاسم إنما هو بما تقدم في الجملة من الفعل أو معنى الفعل بتوسط (إلا) "(الفارسي، 1969: 1 / 205).

ونظرًا لدور (إلا) في أسلوب الاستثناء رأى بعض النحويين كالمبرد أنها هي العاملة في المستثنى، وليس الفعل، على تقدير أن (إلا) قد قامت مقام الفعل (أستثني)، كما قامت (يا) في النداء مقام الفعل (أدعو)، يقول المبرد: " وذلك لأنك قلت: (جاءني القوم) وقع عند السامع أن (زيدا) فيهم، فلما قلت: (إلا زيدا) كانت (إلا) بدلا من قولك: (أعني زيدا)، و(أستثني فيمن جاءني زيدا) بدلا من الفعل" (المبرد، 1994: 4 / 390).

وعلى الرغم من أن هذا الرأي دال على أهمية (إلا) فإن رأي جمهور النحويين بأن العامل ما قبلها هو المعتبر والمعول عليه، وأن (إلا) واسطة بين العامل والمعمول، يقول ابن عقيل: " والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ما قبله بواسطة (إلا) ".(ابن عقيل، 1994: 1 / 598).

ولأنها واسطة وجدنا من يشبهها بحرف الجر حين يتعدى الفعل إلى معموله بواسطته، يقول الخضري معلقا على مصطلح الواسطة الذي ذكره ابن عقيل: " قوله: (بواسطة إلا) أي فتكون معدية له إلى ما بعدها كحرف الجر، لكن تعديه في العمل فقط لا في المعنى" (الخضري، 2003: 1 / 330).

13. مفهوم الإضافة ينص على واسطة حرف الجر بين المضاف والمضاف إليه.

قد عرف بعضهم الإضافة بأنها "كل اسم نُسِبَ إلى شيء بواسطة حرف الجر، لفظا، نحو: (مررت بزيد)، أو تقديرا، نحو: (غلام زيد)، و(خاتم فضة)" (الجرجاني، 1405هـ: 1 / 71). وبذلك يكون مفهوم الإضافة قد اتسع ليشمل المجرور بحرف الجر نحو: (مررت بزيد)؛ لأن المرور أضيف لزيد بواسطة حرف جر ظاهر، والذي يخص البحث من مفهوم الإضافة هو أن تقدير حرف الجر يمثل الواسطة الحقيقية بين المضاف والمضاف إليه، وبحذفه حدث امتزاج بين الكلمة الأولى والثانية، فأصبحتا كالكلمة الواحدة؛ لذلك حُذِفَ كلٌّ من التنوين ونون المثنى ونون جمع المذكر السالم من أجل الإضافة، فلما أرادوا أن يمزجوا الكلمتين مزجا تكتسب به الأولى من الثانية التعريف أو التخصيص حذفوا من الأولى

علامـة تمـام الكلمة"(الرضـي، 1996: 2 / 205).

وقـد ذكـروا أن الأصـل فـي الإضافـة أن تكـون بمعنـى (الـلام)، وقـد تكـون بمعنـى (مـن) أو (فـي)، "وضابـط ذلـك أنـه إن لـم يصلـح إلا تقديـر (مـن) أو (فـي) فالإضافـة بمعنـى مـا تعيـن تقديـره، وإلا فالإضافـة بمعنـى (اللام)"(ابـن عقيـل، 1994: 3 / 4). "وعلامـة كـون الإضافـة بمعنـى حـرف جـر معيـن أنـه يصـح تقديـر هـذا الحـرف بيـن المضـاف والمضـاف إليـه، فالمهـارة المعتمـد عليهـا فـي ذلـك تتمثـل فـي إضافـة عنصـر.

ففـي قولنـا: (هـذا خاتـم حديـد) لنـا أن نقـول: (هـذا خاتـم مـن حديـد)، وفـي قولـه - تعالـى -: ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ (سبأ: 33) يصـح تأويلـه بـ (بـل مكـر فـي الليـل والنهـار)، وفـي قولنـا: (هـذا غـلام زيـد) لنـا أن نقـول: (هـذا غـلام لزيد)"(السيد، 2012 :495).

وعلـى الرغـم مـن أن حـرف الجـر المقـدر يمثـل الواسـطة بيـن المضـاف والمضـاف إليـه فإن الدلالـة لا تُسـوِّي بيـن وجـوده وحذفـه، فتقديـره مجرد ضابـط لصحـة الإضافـة، وليس حكمـا باتحاد الدلالـة بيـن وجـود حـرف الجـر وتقديره، و" لـو كان كذلك للزم مسـاواة (غلام زيـد) لـ(غلام لزيد) فـي المعنـى، وليـس كذلـك؛ إذ معنـى المعرفـة غير معنى النكـرة" (الصبـان:2 / 359).

ومعنـى ذلـك أن الواسـطة هنـا تمثـل ضابطـا لصحـة الإضافـة فحسـب، ولا نقدرهـا حقيقـة؛ لأننـا لـو قدرناهـا حقيقـة لأعربنـا المضـاف إليـه مجـرورا بحـرف الجـر المقـدر، وهـو مجـرور بالإضافـة كمـا هـو مقـرر، فالواسـطة هنـا بمنزلـة الضابـط المعنـوي للقاعـدة.

14. التعجب من فاقد بعض الشروط يكون بواسطة فعل مناسب مستوف للشروط.

اشـترط النحويـون فـي الفعـل الـذي يصـاغ منـه فعـلا التعجـب مباشـرة أن يكـون: ثلاثيـا، قابـلا للمفاضلـة، تامـا، مثبتـا، وألا يكـون الوصـف منـه علـى أفعـل، ولا يكـون مبنيـا للمجهـول (ابـن عقيـل، 1994).

وقـد تَوَصَّلُـوا إلـى التعجـب مـن فاقـد بعـض الشـروط بواسـطة فعل مناسـب مثل: أشـد، وأكثر، يقـول المبـرد: " واعلـم أن مـا جـاوز الثلاثـة بغيـر زيادة لـم يجز أن يقال فيـه: ما أفعلـه؛ وذلك لأنك إن بنيتـه هـذا البنـاء حذفـت مـن الأصـل حرفـا، وهـذا ممـا لا يجـوز؛ لأن معناه إنمـا كَمُـلَ بحروفه؛ إذ كُـنَّ كلهـن أصـولا، وإنمـا يسـتعمل فيمـا كان مـن هـذا القبيـل مـا يـدل عليه مـن فعل غيـره؛ وذلك أنـك إذا قلـت: (دحـرج، واحرنجـم)، ومـا أشـبه ذلك مـن الأفعال من غيـر هذا الجنس قلت: (ما أشـد دحرجتـه)، و(مـا أشـد احرنجامـه)؛ لأنـك لـو أدخلـت على هـذا الهمزة لخـرج من بنـاء الأفعال، ولا

يجوز الحذف لما وصفت لك"(المبرد، 1994: 1 / 245).

فالفعل (أشد) استعمل بوصفه واسطة للتعجب من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف، وكذلك الحال مع " ما كان من الألوان والعيوب، نحو: الأعور والأحمر، لا يقال: (ما أحمره)، ولا (ما أعور)، وإنما امتنع هذا لشيئين: أحدهما: أن أصل فعله أن يكون أفعل، وافعال. نحو: أحمر واحمار. ودخول الهمزة على هذا محال"(المبرد، 1994: 1 / 245). فنقول: (ما أشد عوره) و(أشدد بعوره)، و(ما أشد حمرته) و(أشدد بحمرته)، ومع الفعل الناقص نقول: (ما أشد كونك قاسيا)، فاستيفاء الفعل (أشد) للشروط أهَّله وما شابهه من الأفعال للقيام بدور الواسطة للتعجب من فاقد الشروط ما عدا كُلًّا من الفعل الجامد والفعل غير القابل للتفاوت، فقد عجزت معهما تلك الواسطة؛ لطبيعة كل منهما التي تأبى التعجب، كما أن الواسطة مع الفعل غير الثلاثي، والناقص، وما الوصف منه على (أَفْعَل) الذي مؤنثه (فَعْلَاء) لم يُغْنِهَا نوع مصدر الفعل المراد التعجب منه، فجاز أن يأتي صريحا أو مؤولا، فنستطيع أن نقول: (ما أشد كونك قاسيا)، وأن نقول: (ما أشد أن تكون قاسيا)، بخلاف كل من الفعل المنفي والفعل المبني للمجهول فقد اُشْتُرِطَ أن يكون المصدر مؤولا في نحو: (ما أشد أن لا تنجح) و(ما أشد أن يُضْرَبَ زيدٌ).

وعلى ذلك فالواسطة في أسلوب التعجب حلت إشكالية فَقْدِ بعض الشروط، وأُدخل من خلالها الممتنع في حكم الجائز.

15. قد تُضْعِفُ الواسطة رتبة ما يُتَوَصَّلُ إليه من خلالها.

يعد ما يُتَوصَلُ إليه بواسطة أقل رتبة مما يُتوصَلُ إليه بدونها، فكأنَّ الواسطة تُضْعِفُ رتبته، وقد عبر النحويون عن ذلك في غير موضع، فمن ذلك حديث الصبان عن أن المضاف إليه هو أولى بالاعتبار من المعطوف على المضاف إليه، إذ يقول: "فإن قيل المعطوف على المضاف إليه مضاف إليه قلنا: نعم، لكن المعطوف مضاف إليه بواسطة، والأول مضاف إليه بالمباشرة؛ فكان أولى بالاعتبار". (الصبان: 1 / 1775).

وهذا ما دفع أبا حيان إلى رد الجر على المجاورة إذا كان بعطف، في مقابل عدم اعتراضه على الجر بالمجاورة إذا كان بنعت أو توكيد، فيعلق على قراءة الجر في لفظ (أَرْجُلِكُم) في قوله تعالى: (وَامْسَحُوا برؤوسكم وَأَرْجُلِكُمْ إلى الْكَعبين) (الجزري: 2 / 287) بقوله: "ومن أوجب الغسل تأول أن الجر هو خفض على الجوار، وهو تأويل ضعيف

جدا" (أبو حيان، 1420 هـ: 4 / 192) والعلة في ذلك تتمثل في أن المعطوف ضعيف؛ لأنه تابع بواسطة حرف العطف بخلاف النعت والتوكيد، فهما "تابعان بلا واسطة، فهما أشد مجاورة من العطف المفصول بحرف العطف".(السيوطي، 1998: 2 / 536).

وقد حدا ببعضهم هذا الضعف الذي لمحوه في الواسطة إلى القول بأن الأولى تأخير المفعول معه إذا اجتمعت المفاعيل، فقدموا "المفعول المطلق، ثم المفعول به الذي تعدى إليه العامل بنفسه، ثم الذي تعدى إليه بواسطة الحرف، ثم المفعول فيه الزماني، ثم المكاني، ثم المفعول له، ثم المفعول معه كضربت ضربا زيدا بسوط نهارا هنا تأديبا وطلوع الشمس "(الصبان: 1 / 850). وعلى الرغم من حكمهم بـ"أن هذا الترتيب أولى لا واجب"(الصبان: 1 / 850). فإنه يدل على الاتجاه العام في النظر إلى ما يُتوصَل إليه بواسطة على أنه أقل رتبة من غيره.

وقد عللوا لتأخير المفعول معه عن المفاعيل الأخرى بـ "أن العامل إنما يصل إليه بواسطة حرف ملفوظ به، وهو (الواو)، بخلاف سائر المفعولات"(ابن هشام، 1984: 137).

كذلك الأمر عند تعدي الفعل لمفعولين أحدهما بواسطة والآخر بغير واسطة، فإن أصله التقديم على المعتدَّى إليه بواسطة، نحو: (ضربت الجاني بالسوط)"(القزويني، 1993: 1 / 39).

16. البدل من ضمير الحاضر الذي محله الجر بحرف الجر يكون بواسطة تكرار حرف الجر.

لقد عدُّوا حرف الجر في هذه الحالة واسطة لصحة الإبدال (ابن يعيش 2001: 2 / 270)، على الرغم من أن " عدم الواسطة اللفظية في البدل هو الأغلب؛ لأن البدل من المجرور يكون بواسطة إعادة العامل وهو حرف الجر الداخل على المبدل منه، كاللام الجارة في قوله تعالى: (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ) " (الأحزاب: 21)، (حسن: 3 / 664).

وبذلك يكون حرف الجر الداخل على البدل ذا أربع وظائف:

الوظيفة الأولى: أنه عامل الجر.

الوظيفة الثانية: أنه واسطة الإبدال من المجرور.

الوظيفة الثالثة: مشاركته مع ما بعده في إفادة التوكيد؛ لدخوله في إطار البدل، فالبدل في الآية السابقة ليس اسم الموصول وحده (من) دون حرف الجر.

الوظيفة الرابعة: إفادته التفصيل.

يقول ابن مالك: وإبدال الظاهر الدال على الإحاطة من ضمير الحاضر كثير؛ لتنزله منزلة التوكيد بـ(كل)، فمن ذلك قوله تعالى: (تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا) (المائدة: 114)، فلأولنا وآخرنا بدل من الضمير في لنا، وقد أعيد معه العامل مقصودا به التفصيل" (ابن مالك، 1990: 3 / 334).

17. قد تكون الواسطة مضمرة.

قد لجأ النحويون إلى القول بوجود واسطة مضمرة أو مؤولة في أكثر من باب نحوي؛ لسلامة التركيب ومراعاة لاطراد القواعد، فمن ذلك حديثهم عن الإخبار بالمصدر، فرأوا أنه لا يكون إلا بوجود واسطة ظاهرة أو مؤولة، " فتقول: (محمد ذو علم)، و(خالد ذو مال)، و(بكر ذو فضل)، و(علي ذو جاه)، وما أشبه ذلك؛ لأن هذه الأشياء لا يوصف بها إلا بواسطة شيء، ألا ترى أنك لا تقول: (محمد فضل) إلا بواسطة تأويل المصدر بالمشتق، أو بواسطة تقدير مضاف، أو بواسطة قصد المبالغة " (ابن عقيل، 1994: 1 / 55). فالواسطة الظاهرة هي (ذو)، والمقدرة تتمثل في تأويل المصدر بالمشتق، أو بواسطة تقدير مضاف، وعلى الرغم من أنها واسطة افتراضية فإن البناء النحوي لا يستقيم بدونها، فهذه الواسطة المضمرة " يُفترَض وجودها نحويا؛ لسلامة التركيب وتطبيقا للقواعد" (أبو المكارم، 2008: 7) .

ويعد المذهب البصري نموذجا لهذا الاتجاه في أكثر آرائه التي لجأ فيها إلى التأويل؛ لكونه منهجا معياريا ينطلق من القاعدة، بخلاف المنهج الكوفي الذي اتخذ المنهج الوصفي منطلقا لآرائه، ويتضح هذا في كل مسائل الخلاف التي لجأ فيها البصريون إلى التأويل، وتمسك الكوفيون فيها بعدم التأويل، فَنَصْبُ الفعل المضارع بعد حروف بعينها هو بواسطة (أنْ) مضمرة عند البصريين، وبلا واسطة عند الكوفيين لأنه بـ(اللام) نفسها، يقول المبرد:" واعلم أن ها هنا حروفا تنتصب بعدها الأفعال وليست الناصبة، وإنما (أن) بعدها مضمرة، فالفعل منتصب بـ (أنْ)، وهذه الحروف عوض منها، ودالة عليها، فمن هذه الحروف (الفاء)، و(الواو)، و(أو)، و(حتى)، و(اللام) المكسورة"(المبرد، 1994: 2 / 7) ويعبر صاحب التحفة السنية عن إضمار (أنْ) بعد هذه الحروف بقوله: " وأما القسم الثاني: وهو الذي ينصب الفعل المضارع بواسطة " أن " مضمرة"(عبد الحميد، 1994 : 1 / 63)، فالقول بالإضمار جعل (أنْ) تمثل واسطة مضمرة لنصب الفعل المضارع بعد هذه الحروف.

وهذا الإضمار للواسطة لا تختص به الواسطة العاملة كـ(أنْ) فقط، فقد يكون لواسطة غير عاملة، ففي قولنا: (صُمْتُ يومَ الجمعة) فإن " يوم الجمعة نسب إليه شيء وهو صمت بواسطة حرف الجر، وهو (في)، وليس ذلك الحرف مرادا، وإلا كان يوم الجمعة مجرورا" (ابن شاهنشاه، 2000: 1 / 214).

فحرف الجر (في) ليس عاملا في كلمة (يوم)؛ لذلك لم تُجَرَّ، لكنه يمثل واسطة مضمرة تشير إلى دلالة الظرفية.

18. القول بوجود واسطة قد يكون حلا للخلاف النحوي أحيانا.

من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين مسألة العامل في جواب الشرط، فقد اختلف البصريون فيما بينهم حول العامل، فرأى بعضهم أن العامل أداة الشرط وحدها، ورأى بعضهم أن العامل فعل الشرط وحده، ورأى آخرون أن العامل هو أداة الشرط وفعله معا، في حين رأى الكوفيون أنه مجزوم لمجاورته فعل الشرط (الأنباري، 1953: 2 / 493 إلى 503)، ولكل أدلته التي فندها الأنباري، ورأى أن العامل في جواب الشرط أداة الشرط " بواسطة فعل الشرط؛ لأنه لا ينفك عنه؛ فحرف الشرط يعمل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط، لا به، كما أن النار تُسَخِّنُ الماء بواسطة القدر والحطب؛ فالتسخين إنما حصل عند وجودهما، لا بهما؛ لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها، فكذلك ههنا(إنْ) هو العامل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط لا أنه عامل معه" (الأنباري، 1953: 2 / 498).

فما رآه الأنباري من كون فعل الشرط يمثل واسطة لعمل الأداة في جواب الشرط هو تقريب لآراء المدرسة البصرية؛ إذ جعل للأداة دور العامل، وللفعل دور الواسطة للوصول للمعمول الذي هو جواب الشرط، ورأيه له وجهته؛ لأنه من المقرر أن الفعل لا يعمل في الفعل، وكذلك عند اجتماع عاملين على معمول واحد فإنه لا يُعطى لكليهما، وإنما يُعطَى لمعمول واحد كما هو مقرر في باب التنازع، وكذلك عمل الأداة وحدها الجزم في فعلين قد رُدَّ عليه بضعفها(الأنباري، 1953: 2 / 498)، فكان الرأي بتقوية فعل الشرط للأداة لتعمل في الجواب أقرب للمنطق وتقريبا للآراء المختلفة داخل المدرسة الواحدة، بالإضافة إلى أن "حرف الشرط لما اقتضى شيئين وجب أن يعمل في شيئين قياسا على سائر العوامل"(الأنباري، 1953: 2 / 498)، من خلال الواسطة التي يمثلها فعل الشرط.

وهذا هو الموقف نفسه الذي انتهجه الأنباري في تقريب وجهات النظر حول الخلاف في رافع الخبر، فقد "ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ؛ فهما يترافعان، وذلك نحو (زيد أخوك)، و(عمرو غلامك)، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه: فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء (الأنباري، 1953).

وقد رأى الأنباري رأيا مختلفا عن كلتا المدرستين، لكنه يقرب بين وجهات نظر المدرسة البصرية، يقول الأنباري بعد أن فند آراء المدرستين: " والتحقيق فيه عندي أن يقال: إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ؛ لأنه لا ينفكُّ عنه، ورتبتُه ألا يقع إلا بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدإ، لا به "(الأنباري، 1953: 1 / 39، 40).

فقد جعل المبتدأ واسطة بين العامل المعنوي (الابتداء) والخبر، ولم يكتف بذلك، وإنما استشهد لذلك بالتشبيه نفسه الذي ذكره مع العامل في جواب الشرط، تشبيه العمل بواسطة بتسخين النارِ الماءَ بواسطة القدر والحطب (الأنباري، 1953). فجعل للابتداء دور العامل، وللمبتدأ دور الواسطة للوصول للمعمول الذي هو الخبر.

19. قد تكون الواسطة هي المميز الوحيد بين باب نحوي وآخر.

لقد عرف النحويون عطف النسق بأنه " التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف، (بدر الدين، 2000)، و(ابن الصائغ، 2004)، وعرفوا البدل بأنه التابع المقصود بالحكم بلا واسطة(ابن هشام، 1979)، فكل من المعطوف والبدل قد قصدهم العامل، غير أن المعطوف قصده العامل بواسطة حرف العطف، والبدل قصده العامل بلا واسطة، فعندما نقول: (حضر زيد وخالد)، فإن العامل قد تسلط على كل من المعطوف والمعطوف عليه: (زيد) و(خالد)، ولنا أن نكرر العامل فنقول: (حضر زيد وحضر خالد)، وكذلك الحال مع البدل ففي قولنا: (عدل الفاروق عمر) قد تسلط العامل على كل من البدل والمبدل منه: (الفاروق وعمر)؛ لأن البدل في نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل، (ابن هشام، 1979) وعلى ذلك تقول: (كلمت زيدا ابن بكر)، كأنك تقول: (كلمت ابن بكر)، وكأنك قلت: (كلمت زيدا كلمت ابن بكر)؛ لأن ذلك شرط البدل ؛ إذ البدل في التقدير من جملة ثانية غير الجملة التي المبدل منه منها " (ابن جني، 1985: 2 / 530، 531).

فالواسطة هنا مقصورة على تسلط العامل فحسب، فهو في العطف بواسطة حرف العطف وفي البدل بلا واسطة، فإذا نظرنا إلى الوظيفة الدلالية لكل من العطف والبدل في أغلب صورهما لوجدنا أنهما يختلفان في أن الثاني غير الأول في العطف، أي أن المعطوف يختلف عن المعطوف عليه، فخالد غير زيد، والثاني هو الأول في البدل، أي أن البدل هو المبدل منه في المعنى أو جزء منه أو مشتمل عليه، فعمر هو الفاروق.

وتبقى صورة واحدة تقف فيها الواسطة موقف المميز الوحيد بين البابين؛ لأن الوظيفة الدلالية واحدة بين العطف والبدل في هذه الصورة، وهي الإضراب عن الأول إلى الثاني، فالمقصود بالحكم في هذه الصورة هو الثاني في كل من العطف والبدل، ففي العطف قد "يكون ذكر الأول والحكم عليه غير مقصود، وإنما وقع غلطًا أو نسيانًا، فَيُضْرَبُ عنه إلى ذكر الثاني والحكم عليه، كما تقول: (رأيت رجلا بل حمارا)، و(أنت عبدي بل سيدي)" (الشاطبي، 2007 : 146)، وفي البدل قد "يكون المقصود البدل فقط، وإنما غلط المتكلم فذكر المبدل منه، ويسمى بدل الغلط والنسيان، نحو: (رأيت رجلا حمارا)، أردت أنك تخبر أولا أنك رأيت حمارا، فغلطت بذكر الرجل، وهو المراد بقوله: (وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ)، أي إذا لم يكن المبدل منه مقصودا، فيسمى البدل بدل الغلط؛ لأنه مزيل الغلط الذي سبق وهو ذكر غير المقصود" (ابن عقيل، 1994: 3 / 249).

فالمميز الوحيد بين المثالين هو وجود (بل) في حالة العطف؛ لذلك وجدنا من النحويين من يفضل في هذه الصورة أن تكون بالعطف، يقول ابن بابشاذ: "والأولى في مثله إذا وقع وسبق إلى اللسان ما لم يقصده المتكلم أن تأتي بـ(بل)، فتقول في قولك: (رأيت رجلًا حمارًا)، (رأيت رجلًا بل حمارًا)، فتأتي بـ(بل)؛ ليعلم أنك غالط" (ابن بابشاذ، 1977: 2 / 428).

وهذا يدل على أن الواسطة فحسب هي المميزة بين العطف والبدل في هذه الحالة.

- **الخاتمة:**

وبعد هذه الرحلة مع الواسطة النحوية أُوجِزُ أهم النتائج التي توصلت إليها:

1. وضع البحث مفهوما للواسطة بناء على أغلب نماذجها؛ إذ كانت بمنزلة الآلة التي من خلالها يتمكن طالب الواسطة من إحداث أثره.
2. من صور الواسطة النحوية أنها أتت عنصرا تمييزيا بين
   - العَلَم وغيره من المعارف.
   - عَلَم الجنس واسم الجنس.
   - المعطوف والبدل.
3. كما أتت الواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم تكسبه التعريف في جميع المعارف عدا العلم.
4. عدم النص على الواسطة في مفهوم الخبر جعل المفهوم غير جامع.
5. قد تُؤَهِّلُ الوظيفة النحوية والدلالية الواسطة إلى أن تقع موقع العمدة في الكلام وبدونها لا تتم الفائدة على الرغم من وجود الركنين الأساسيين للجملة.
6. قامت الواسطة في النحو بدور الرجل الثاني بعد العامل، ففي كثير من الأحيان لا يتوصل العامل إلى معموله إلا من خلالها، كما رأينا مع (إلا)، و(واو) المعية، والفعل المتعدي بواسطة حرف الجر وبدل المجرور.
7. نستطيع تقسيم الواسطة إلى قسمين: واسطة وجودية وواسطة عدمية، فمثلا صلة الموصول وجودها واسطة، وحذف حرف الجر –أي عدم وجوده - واسطة لتعدي الفعل بنفسه.
8. حرف الجر يعد ذا دور محوري في موضوع الواسطة، فوجوده قد يمثل واسطة بين الفعل اللازم ومجرور الحرف، وكذلك بين اسم التفضيل من الفعل المتعدي بنفسه ومفعول الفعل، كما أن حذفه قد يمثل واسطة لتعدي الفعل اللازم بنفسه.
9. قد يُؤْتَى بالواسطة لمناسبة دلالة، مثل تعدي (زعم) غالبا بواسطة (أنَّ)؛ لأن

الزاعم يحتاج إلى تأكيد كلامه خاصة إذا كان غير صحيح، فجيء بـ(أنَّ) لتقوية زعمه الفاسد.

10. وضع النحويون للواسطة مجموعة من الثوابت كوجوب توحدها بين العامل وصاحب الحال والحال، وأن الفعل الواحد لا يتعدى بواسطة حرف واحد إلى شيئين.

11. الواسطة الحقيقية في تأكيد عامل المفعول المطلق هي الدلالة، وليس مجرد تكرار الجذر، وإذا كان مجرد تكرار الجذر فينبغي أن تكون جميع أنواع المفعول المطلق هي مؤكدة لعاملها، وأن التسمية في النوعين الآخرين روعي فيها الزيادة على التأكيد، بمعنى أن كل الأنواع تلتقي في تأكيدها للعامل، ويزيد النوع الثاني ببيانه للنوع، والنوع الثالث ببيانه للعدد.

12. مما يشير إلى أهمية الواسطة أن بعض الوسائط عَدَّهَا بعضهم هي العاملة، وليس الفعل أو ما يشبهه، كـ(واو) المعية، و(إلا) في الاستثناء.

13. الواسطة في أسلوب التعجب حلت إشكالية فقد بعض الشروط، وأُدْخِلَ من خلالها الممتنع في حكم الجائز.

14. الواسطة في الإضافة تمثل ضابطا لصحتها فحسب، ولا نُقَدِّرُهَا حقيقة؛ لأننا لو قَدَّرْنَاهَا حقيقة لأعربنا المضاف إليه مجرورا بحرف الجر المقدر، وهو مجرور بالإضافة كما هو مقرر، فالواسطة هنا بمنزلة الضابط المعنوي للقاعدة.

15. يعد ما يُتَوصَلُ إليه بواسطة أقل رتبة مما يُتوصَلُ إليه بدونها، فكأنَّ الواسطة تُضْعِفُ رتبته.

16. الواسطة كانت من أدوات النحويين للوصول إلى اطراد القواعد عن طريق القول بوجود واسطة مضمرة أو مؤولة في أكثر من باب نحوي.

17. القول بوجود واسطة قد يكون حلا للخلاف النحوي أحيانا.

قائمة المصادر والمراجع:

الأشموني، أبو الحسن (د. ت). شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك. (دراسة وتحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد). المكتبة الأزهرية للتراث.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد (1995). أسرار العربية. (تحقيق فخر صالح قدارة)، دار الجيل.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد (1993). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (ط 2) (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد). مطبعة حجازي.

الإيجي، عضد الدين (د. ت). حاشية على شرح رسالة الوضع شرح الخواجة علي بن يحيى السمرقندي، وحاشية محمد المهدي بن طالب بن سودة. دار الكتب العلمية.

ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد (1977). شرح المقدمة المحسبة (تحقيق خالد عبد الكريم). المطبعة العصرية.

بدر الدين، محمد بن الإمام جمال الدين (1420 هـ - 2000). شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك. (تحقيق محمد باسل عيون السود). دار الكتب العلمية

البغدادي، عبد القادر بن عمر (1989). خزانة الأدب الخانجي (ط3). تحقيق عبد السلام هارون.

الجرجاني، عبد القاهر (1392هـ ـ 1972). الجمل في النحو. (تحقيق علي حيدر). مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق.

الجرجاني، عبد القاهر (1983). المقتصد في شرح الإيضاح. (تحقيق كاظم بحر المرجان). دار الرشيد للنشر.

الجرجاني، علي بن محمد بن علي (1405هـ). التعريفات. (تحقيق إبراهيم الإبياري). دار الكتاب العربي.

الجرجاويّ، خالد بن عبد الله الأزهري. (1421هـ- 2000م). التصريح بمضمون التوضيح في النحو. دار الكتب العلمية.

ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد. النشر في القراءات العشر. قطاع المعاهد الأزهرية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (1985). سر صناعة الإعراب (تحقيق د. حسن هنداوي) . دار القلم.

الجَوجَريّ، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد. (1423هـ-2004). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب (تحقيق نواف بن جزاء الحارثي). عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

الحبشي، حسين بن علوي بن سالم (1425هـ). نزع الخافض في الدرس النحوي (ط 3) [ماجستير، جامعة حضر موت، كلية التربية]، دار المعارف.

أبو الحسن، محمد بن هبة الله (1999). علل النحو (تحقيق محمود جاسم، محمد الدرويش). مكتبة الرشد، الرياض.

أبو حيان، الأندلسي (د. ت). ارتشاف الضرب من لسان العرب (تحقيق د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب). مكتبة الخانجي بالقاهرة.

أبو حيان، الأندلسي (1420هـ). البحر المحيط في التفسير (تحقيق صدقي محمد جميل). دار الفكر.

أبو حيان، الأندلسي (د. ت). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (تحقيق د. حسن هنداوي).دار القلم.

ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد (1392 هـ - 1972). المرتجل (في شرح الجمل). مجمع اللغة العربية بدمشق، تحقيق ودراسة: علي حيدر.

الخضري، محمد بن مصطفى الدمياطي (1424هـ، 2003). حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. دار الفكر.

الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر (1403 هـ - 1983). تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (تحقيق د محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى).

الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (1415 هـ - 1995). مختار الصحاح (تحقيق محمود خاطر). مكتبة لبنان.

الرضي، الإستراباذي (1996). شرح الرضي على الكافية (ط 2) (تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر). منشورات جامعة قار يونس.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (1988). الأصول في النحو (ط 3). مؤسسة الرسالة (تحقيق عبد الحسين الفتلي). بيروت.

سيبويه، عمرو بن عثمان قنبر (1408هـ، 1988). الكتـاب (ط 3). (تحقيق عبد السلام هارون). مكتبة الخانجي.

ابن سيده، علي بن إسماعيل (2000). المحكم والمحيط الأعظم (تحقيق عبد الحميد هنداوي).

السـيوطي، جـلال الديـن، عبـد الرحمـن بـن أبي بكـر (1998). همـع الهوامع في شرح جمـع الجوامع (تحقيق أحمد شـمس الديـن). دار الكتب العلمية،.

الشـاطبي، أبـو إسـحق إبراهيـم بـن موسى (1428 هــ - 2007). المقاصد الشـافية في شرح الخلاصـة الكافية (تحقيق عبد الرحمن بن سـليمان العثيمـين وآخـرون). معهـد البحوث العلمية وإحيـاء التراث الإسـلامي بجامعة أم القرى.

ابـن شاهنشـاه، أبـو الفـداء عمـاد الديـن إسـماعيل (2000). الكنـاش في فـني النحـو والـصرف (تحقيـق الدكتـور ريـاض بـن حسـن الخوام). المكتبـة العصريـة للطباعـة والنشر.

شُرَّاب، محمد بن محمد حسن (1427 هـ- 2007). شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية. مؤسسة الرسالة.

الشـنقيطي، أحمـد بـن الأمـين (1984). الـدرر اللوامـع عـلى همـع الهوامع شرح جمـع الجوامـع (تحقيق عبد العال سـالم مكرم). مؤسسـة الرسالة،.

الشـنقيطي، محمـد بـن أبَّ القـلاوي (1431 هــ - 2010). فتـح رب البريـة في شرح نظم الآجروميـة (شرح أحمد بن عمر بن مسـاعد الحازمي). مكتبة الأسـدي، مكـة المكرمة.

ابـن الصائـغ، محمـد بـن حسـن (1424هــ/2004). اللمحـة في شرح الملحـة (تحقيـق إبراهيـم بـن سـالم الصاعـدي). عمادة البحـث العلمي بالجامعـة الإسـلامية، المدينـة المنورة.

الصبان، محمد علي. حاشية على شرح الأشموني للألفية (تحقيق طه عبد الرؤوف). المكتبة التوفيقية.

ابن عقيل، بهـاء الدين عبد الله (1414هـ ،1994). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. دار الفكر.

العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين (1995). اللباب في علل البناء والإعراب (تحقيق غازي مختار طليمات). دار الفكر.

الغلاييني، الشيخ مصطفى (1414 هـ - 1993). جامع الدروس العربية (ط 28) (راجعه د. عبد المنعم خفاجة). المكتبة العصرية

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (1969)..الإيضاح العضدي (تحقيق حسن شاذلي فرهود). مطبعة دار التأليف.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (1407 هـ - 1987). المسائل الحلبيات (تحقق د. حسن هنداوي). دار القلم.

الفاكهـي، عبـد اللـه بـن أحمـد (1414 هــ - 1993). شرح كتـاب الحـدود في النحـو (ط2) (تحقيـق د. المتـولي رمضـان أحمد الدمـيري). مكتبة وهبة.

الفوزان، عبد الله بن صالح (1999). دليل السالك إلى ألفية ابن مالك. دار مسلم.

القزويني، الخطيب (1414هـ، 1993). الإيضاح في علوم البلاغة (ط3) (تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي). دار الجيل.

كثير عزة، ابن الأسود (1971). ديوان كثير (تحقيق إحسان عباس). دار الثقافة.

ابن مالك، جمال الدين (د. ت). .ألفية ابن مالك المسماة الخلاصة في النحو والتصريف (تحقيق سليمان عبد العزيز). دار المنهاج.

ابن مالك، جمال الدين (1319هـ). تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. المطبعة الأميرية.

ابن مالك، جمال الدين (1990). شرح تسهيل الفوائد (تحقيق عبد الرحمن السيد، بدوي المختون). دار هجر.

المـبرد، أبـو العبـاس محمـد بـن يزيـد (1415هــ - 1994). المقتضـب (ط 3) (تحقيق محمـد عبد الخالـق عضيمة). المجلس الأعلى للشـؤون الإسـلامية، لجنة إحيـاء التراث..

مصطفى، إبراهيم وآخرون (د. ت). المعجم الوسيط (تحقيق مجمع اللغة العربية).

أبو المكارم، علي (2008). الحذف والتقدير في النحو العربي. دار غريب.

ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري (د. ت). لسان العرب. دار صادر.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (1979). أوضح المسالك (ط 5). دار الجيل.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (1383هـ). شرح قطر الندى وبل الصدى (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد). طبع في القاهرة.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (1984). شرح شذور الذهب (تحقيق عبد الغني الدقر). الشركة المتحدة للتوزيع.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (1985). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ط 6) (تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله). دار الفكر.

ابن يعيش، يعيش بن علي موفق الدين الأسدي (1422 هـ - 2001). شرح المفصل. دار الكتب العلمية.

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية: Romanized Arabic References:

al'ushmūniyyu ،'abū alḥusni dtsharaḥa al'ushmūniyyu li'ulfiyyati ibni mālika almusammā minhaja al-ssāliki 'ilā 'ulfiyyati ibni mālikin dirāsatun wataḥqīqun 'abdu alḥamīdi al-ssayyidi muḥammada 'abdi alḥamīdiālmaktabata al'azhariyyata lil-tturāthi

al'anbāriyyu ،'abū albarakāti 'abda al-Raḥmāni bn 'abī alwafā'i muḥammada bn 'abīdi al-lhi bn 'abī sa'īdu 1995). 'asarāra al'arabiyyati taḥqīqu fakhri ṣāliḥi qadāra#i- dāra aljīli

al'anbāriyyu ،'abū albarakāti 'abda al-Raḥmāni bn 'abī alwafā'i muḥammada bn 'abīdi al-lhi bn 'abī sa'īdu 1993). al'inṣāfa fī masā'ili alkhilāafi bayna al-nnaḥwiyyayni albaṣariyyayni wa-al-kūfiyyīna ṭ 2)(taḥqīqa muḥammada muḥḥiyyī al-ddayyini 'abda alḥamīdimiṭba'ata ḥujjāzī

al-'ījy ،'aḍuda al-ddīni dtḥāshiyatan 'alā sharḥi risālati alwaḍ'i sharaḥa alkhawājatu 'illiyyu bn yaḥyā al-ssamarqandiyyi waḥāshiyata muḥammada almahdiyyi bn ṭālibu bn sūda#dāru alkutubi al'ilmiyyati

ibna bābshādha ṭāhira bn 'aḥamida 1977). sharaḥa almuqaddamatu al-mḥsbh taḥqīqa khālida 'abdi alkarīmiālmiṭba'ata al'aṣriyyata

badru al-ddīni muḥammada bn al'imāmi jamāla al-ddīni 1420 h- 2000).sharaḥa ibnu al-nnāẓimi 'alā 'ulfiyyati ibni mālikin taḥqīqu muḥammadu bāsilu 'uyūni al-ssūdidāra alkutubi al'ilmiyyati

albaghdādiyyu ،'abda alqādiri bn 'umari 1989). khizānata al'adabi al-khānjy ṭtaḥqīqa 'abdi al-ssullāmi hārūnan

aljurjāniyyu ،'abda alqāhiri 1392h.(1972 aljamala fī al-nnaḥwi taḥqīqu 'aliyyu ḥaydarimaktabata majma'i al-llughata al'arabiyyata bidimashqi

aljurjāniyyu ،'abda alqāhiri 1983). almuqtaṣida fī sharḥi al'īḍāḥi taḥqīqun kāẓimu baḥri almarjānidāra al-rrashydi lil-nnashri

aljurjāniyyu ،'uliya bn muḥammadu bn 'aliyyu 1405h.(al-tta'rīfāti.(taḥqīqu 'ibrāhym al'ibyāriyyudāra alkitābi al'arabiyyi

al-jrjā'īy ،khālida bn 'abdi al-lhi al'azhariyyi 1421h2000 -m.(al-ttaṣrīḥa bimaḍmūni al-ttawḍīḥi fī al-nnaḥwidāru alkutubi al'ilmiyyati

ibna aljazariyyi 'abū alkhayri muḥammada bn muḥammadālnnashru fī alqirā'āti al'ushuraqiṭā'u almu'āhidi al'azhariyyati

ibna janniyyin 'abū alfatḥi 'uthmāna 1985). sirra ṣinā'ati al'i'rābi taḥqīqun dḥassana hindāwiyyudāra alqalami

al-jawjaryy ،shamsa al-ddīni muḥammada bn 'abdi almuna"ami bn muḥammadin 1423h.(2004 -sharaḥa shudhūru al-ddhahabi fī ma'rifati kalāami al'arabi taḥqīqa nūāfi bn jazā'i alḥārithiyyi 'imādatu albaḥthi al'ilmiyyi bi-al-jāmi'ati al'islāmiyyati almadīnata almunawwarata

alḥabashiyyu ،ḥassiyanna bn 'alawiyyu bn sālimu 1425h.(naz'a alkhāfiḍi fī al-ddarsi al-nnaḥwiyyi ṭ 3)] mājistīran jāmi'ata ḥaḍari mawtin kulliyyata al-ttarbiyati dāra alma'ārifi

ʾabū alḥusni muḥammada bn hibati al-lhi 1999). ʻallala al-nnaḥwu taḥqīqa maḥmūda jāsimin muḥammada al-ddarwīshimaktabata al-rrashadi al-rrīāḍa

ʾabū ḥayyāni alʾandalusiyya dtirtishāfa al-ḍḍarbi min lisāni alʻarabi taḥqīqun drajabu ʻuthmāni muḥammadi murājaʻatan dramaḍānu ʻabdi al-ttawwābimaktabatu al-khānjy bi-al-qāhirati

ʾabū ḥayyāni alʾandalusiyya 1420h.(albaḥri almuḥīṭi fī al-ttafsīri taḥqīqun ṣaddiqī muḥammada jamīladāra alfikri

ʾabū ḥayyāni alʾandalusiyya dtālttadhyyla wa-al-ttakmyla fī sharḥi kitābi al-ttashīli taḥqīqun dḥassana hindāwiyyudāra alqalami

ibna alkhasshābi ʾabū muḥammadu ʻabdi al-lhi bn ʾaḥamida 1392 h- 1972). almurtajala (fī sharḥi aljumalimajmaʻa al-llughata alʻarabiyyata bidimashqi taḥqīqun wadirāsatun ʻuliya ḥaydarun

alkhuḍriyyu ،muḥammada bn muṣṭafā al-ddumyāṭiyyi 1424h.(2003 ، ḥāshiyata alkhuḍriyyi ʻalā sharaḥa ibnu ʻqyl ʻalā ʾulfiyyati ibni mālikdāru alfikri

al-ddamāmīniyyu ،muḥammada badri al-ddīni bn ʾabī bikri bn ʻumari 1403 h- 1983). taʻlīqa alfarāʾidi ʻalā tashīli alfawāʾidi taḥqīqun d muḥammada bn ʻabdi al-Raḥmāni bn muḥammadu almufdā

al-rrāziyyu ،muḥammada bn ʾabī bikri bn ʻabdi alqādiri 1415 h- 1995). mukhtāra al-ṣṣiḥāḥi taḥqīqun maḥmūdu khāṭirumaktabata lubnānin

al-rraḍḍiyyu ،al-ʾistrābādhy 1996).sharaḥa al-rraḍḍiyyu ʻalā alkāfiyati ṭ 2)(taṣḥīḥun wataʻlīqu yūsf ḥusna ʻumarimanshūrātin jāmiʻatin qārrin yūnisan

ibna al-ssirāji ʾabū bikri muḥammadi bn sahlu 1988). alʾuṣwla fī al-nnaḥwi ṭ 3). muʾuassasata al-rrisālati taḥqīqun ʻabdu alḥissayni alfatliyyabayrūta

sībūʾiyyuhu ،ʻumrū bn ʻuthmāni qanbarun 1408h.(1988 ،alkitāba(ṭ 3).(taḥqīqun ʻabdu al-ssullāmi hārūnamaktabata al-khānjy

ibna sayyidihi ʻuliya bn ʾismāʻyl 2000). almuḥkama wa-al-muḥīṭa alʾaʻẓama taḥqīqa ʻabdi alḥamīdi hindāwiyya

al-ssuyūṭiyyu ،jalāala al-ddīni ʻabda al-Raḥmāni bn ʾabī bikri 1998). hamiʻa alhawāmiʻi fī sharḥi jamʻi aljawāmiʻi taḥqīqun ʾaḥamida shamsu al-ddīnidāra alkutubi alʻilmiyyati

al-sshāṭibiyyu ،ʾabū ʾisḥaqu ʾibrāhym bn mūsā 1428 h- 2007). almaqāṣida al-sshāfiyata fī sharḥi alkhullāṣati alkāfiyati taḥqīqun ʻabdu al-Raḥmāni bn salīmāni alʻuthaymīna wʾākhrwnmaʻhada albuḥwthi alʻilmiyyati waʾiḥyāʾi al-tturāthi alʾislāmiyyi bijāmiʻatin ʾami alqurā

ibna shāhnshāh ʾabū alfidāʾi ʻimāda al-ddīni ʾismāʻyl 2000). alkunnāsha fī fanniyyu al-nnaḥwi wa-al-ṣṣarfi taḥqīqa al-dduktwri rīāḍa bn ḥusni al-khwāmālmaktabata alʻaṣriyyata lil-ṭṭibāʻati wa-al-nnashri

shurrābun ،muḥammada bn muḥammadu ḥusni 1427 h- 2007).sharaḥa al-shwāhidu al-sshuʻuriyyatu fī ʾummāti alkutubi al-nnaḥwiyya#imuʾuassasatu al-rrisālati

al-sshanqīṭiyyu ،ʾaḥamida bn alʾamyni 1984). al-ddurara al-llawāmiʻa ʻalā hamiʻi alhawāmiʻi sharaḥa jamʻu aljawāmiʻi taḥqīqa ʻabdi alʻālin sālima mukarramamuʾuassasata al-rrisālati

al-sshanqīṭiyyu ،muḥammada bn ’aba al-qlā’ī 1431 h- 2010). fatḥun rubba albarriyyati fī sharḥi naẓmi al’ājurrūmiyyati sharḥun ’aḥamida bn ‘umari bn musā‘idu alḥāzimiyyimaktabata al’asadiyyi makkata almukarramati

ibna al-ṣṣā’ighi muḥammada bn ḥusni 1424h.(2004 / al-llamḥata fī sharḥi almilḥati taḥqīqun ’ibrāhym bn sālimu al-ṣṣā‘idiyyi‘imādata albaḥthi al’ilmiyyi bi-al-jāmi’ati al’islāmiyyati almadīnata almunawwarata

al-ṣṣabbāni ،muḥammada ‘allīḥāshiyatun ‘alā sharḥi al’ushmūniyyu lil-’ulfiyyati taḥqīqa ṭh ‘abda al-rra’ūfiālmaktabata al-ttawfīqiyyata

ibna ‘qyl bahā’a al-ddīni ‘abda al-lhi 1414h.(1994 ،sharaḥa ibnu ‘qyl ‘alā ’ulfiyyati ibni mālikdāru alfikri

al‘ikbiriyyu ،’abū albaqā’i muḥibba al-ddīni ‘abda al-lhi bn alḥissayni 1995). al-llibāba fī ‘ilali albinā’i wa-al-’i‘rābi taḥqīqa ghāziyya mukhtāri ṭlymātdāra alfikri

alghalāayīniyyu ،al-sshaykha muṣṭafā 1414 h- 1993). jāmi‘a al-ddurūsi al‘arabiyyati ṭ 28((rāja‘ahu d‘abdu almuna‘‘ami khafājatālmaktabata al‘aṣriyyata

alfārisiyyu ،’abū ‘aliyyu alḥusni bn ’aḥamida bn ‘abdi alghaffāri 1969).. al-’īḍāḥ al‘aḍudiyya taḥqīqun ḥassana shādhiliyyu frhwdmiṭba‘ata dāri al-tta’alīfi

alfārisiyyu ،’abū ‘aliyyu alḥusni bn ’aḥamida bn ‘abdi alghaffāri 1407 h- 1987). almasā’ila alḥalbīāti taḥaqququn dḥassana hindāwiyyudāra alqalami

alfākihiyyu ،‘abda al-lhi bn ’aḥamida 1414 h- 1993). shuriḥa kitābu alḥudwdi fī al-nnaḥwi ṭ taḥqīqun dālmtwly ramaḍāna ’aḥamida al-ddumayriyyumaktabata wahibatan

alfawzāni ،‘abda al-lhi bn ṣāliḥu 1999). dalyla al-ssāliki ’ilā ’ulfiyyati ibni mālikdāru musallamu

alqazwīniyyu ،alkhaṭība 1414h.(1993 ، al-’īḍāḥ fī ‘ulūmi albalāghati ṭ taḥqīqun muḥammadu ‘abdi almuna‘‘ami khfājydāra aljīli

kathīru ‘izzatin ibna al’uswdi 1971). dīūāna kathīra taḥqīqun ’iḥsānu ‘abbāsudāra al-tthaqāfati

ibna mālikin jamāla al-ddīni dt ’alaffiyyata ibni mālika almusammāti alkhullāṣata fī al-nnaḥwi wa-al-ttaṣrīfi taḥqīqun salīmāni ‘abda al‘azīzidāra alminhāji

ibna mālikin jamāla al-ddīni 1319h.(tashīla alfawā’idi watakmyli almaqāṣidiālmiṭba‘atu al’amīriyyatu

ibna mālikin jamāla al-ddīni 1990).sharaḥa tashīlu alfawā’idi taḥqīqun ‘abdu al-Raḥmāni al-ssayyidi badawiyya almakhtūnidāra hajrin

almubarradu ،’abū al‘abbāsi muḥammada bn yazīdu 1415h.(1994 - almuqtaḍaba (ṭ 3)(taḥqīqun muḥammadu ‘abdi alkhāliqi ‘ḍym#ālmajlisa al’a‘lā lil-sshu’ūni al’islāmiyyati lajnata ’iḥyā’i al-tturāthi

muṣṭafan ،’ibrāhym w’ākhrwn dtālmu‘jama alwasīṭa taḥqīqun majma‘u al-llughata al‘arabiyyata

’abū almakārimi ‘uliya 2008). alḥadhfa wa-al-ttaqdyra fī al-nnaḥwi al‘arabiyyidāru gharību

ibna manẓūrin muḥammada bn mukarramu al-’āfryqy almiṣriyya dtlisāna al‘arabidāru ṣādiru

ibna hishāmin ’abū muḥammadu ‘abdi al-lhi jamāli al-ddīni al’anṣāriyyi

ibna hishāmin ’abū muḥammadu ‘abdi al-lhi jamāli al-ddīni al’anṣāriyyi 1979). ’awḍaḥa almasāliku ṭ 5). dāra aljīli

ibna hishāmin ’abū muḥammadu ‘abdi al-lhi jamāli al-ddīni al’anṣāriyyi 1383h.(sharaḥa qaṭaru al-nnadā wabali al-ṣṣadā taḥqīqa muḥammada muḥḥiyyī al-ddayyini ‘abda alḥamīdiṭab‘un fī alqāhirati

ibna hishāmin ’abū muḥammadu ‘abdi al-lhi jamāli al-ddīni al’anṣāriyyi 1984).sharaḥa shudhūru al-ddhahabi taḥqīqun ‘abdu alghaniyyi al-dqrālssharikata almuttaḥidata lil-ttawzī‘i

ibna hishāmin ’abū muḥammadu ‘abdi al-lhi jamāli al-ddīni al’anṣāriyyi 1985). mughnī al-llabībi ‘an kutubi al’a‘ārybi ṭ 6)(taḥqīqun dmāzinu almubāraki wamuḥammada ‘allī ḥamida al-lhadāra alfikri

ibna yu‘ayyishu yu‘ayyishu bn ‘aliyyu mū’affaqu al-ddīni al’asiddiyyi 1422 h- 2001). sharḥa almufaṣṣalidāru alkutubi al‘ilmiyyati

The Grammatical term ‘wasita’: its forms and characteristics

Waleed Mokpl Alsayed Al-Deep[1]

Abstract:

This research presented a set of linguistic issues in which linguists used the term wasita, and there are nineteen issues. By studying these issues through the descriptive approach based on analysis, the researcher came to a general definition of the term wasita based on the contexts where it is mentioned. In most cases, the term means what helps to reach something, just like a machine through which the student of wasita can make impact. The researcher also observed the forms of wasita and the characteristics of each form. He explained that it sometimes occurs as a distinguishing element between the grammatical connotations, and as an associated grammatical signifier that would not exist without it. In other words, the meaning is not complete without it, as it sometimes assumes semantic functions. It also occurs in the form of a control that governs the syntactic structure, when it is sometimes used as a regulatory feature of grammar for estimation. It is also occasionally used as a means of settling the conflict between the grammarians.

Keywords: wasita properties, synthetic bonding, wasita types, completion of benefit

(1) College of Arts and Humanities - Jazan University (Jazan - K.S.A.)
drwaleedmokpl55@yahoo.com